

اللجنة الاولى
الجلسة ٤٤
المعقودة يوم الاثنين
٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

UN Doc. A/45/PV
محضر حرفي للجلسة الرابعة والأربعين

JAN 10 1991

(نيبال)

السيد رانا

UN/SA

الرئيس :

المحتويات

مسألة انتاركتيكا : المناقشة العامة ، والنظر في مشاريع القرارات والبت فيها

المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات المتعلقة بهنود جدول الاعمال المتصلة
بالامن الدولي والبت فيها

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفصل الثالث ، الفرع دال)

تنظيم العمل

.../...

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.44
28 December 1990
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بشوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63266 ٢٠٤٤ز(٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠البند ٦٧ من جدول الأعمال (تابع)مسألة انتاركتيكا : المناقشة العامة ، والنظر في مشاريع القرارات والبت فيها

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح مقدمو مشروع القرار

A/C.1/45/L.64 إدخال بعض التغييرات على النص ، وبالتالي لن يكون النص المنقح

متاحا قبل عصر اليوم . وبناء على ذلك ، ولأن المشاورات مازالت جارية حول مشروع

القرار A/C.1/45/L.63/Rev.1 ، اقترح أن تبت اللجنة في مشروع القرارين

A/C.1/45/L.63/Rev.1 و A/C.1/45/L.64 عصر يوم الاربعاء الموافق ٢٨ تشرين

الثاني/نوفمبر .

البند ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ١٢ من جدول الأعمال

المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببند جدول الأعمال المتعلقة

بالامن الدولي والبت فيها

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي [الفصل الثالث ، الفرع دال]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أدلي ببعض التعليقات

بشان السلم والامن الدوليين ، وهو مجال يشير لدينا جميعا قلقا بالغاً واهتماماً كبيراً .

إن تحسن الجو السياسي الدولي الذي بدأ تبينه في الدورتين السابقتين للجمعية العامة ظل يكتسب زخماً أدى الى المنعطف التاريخي الذي يجد المجتمع العالمي نفسه عنده الآن . إن علينا أن نقر جميعاً بأن الوضع العالمي ، وخاصة منذ العام الماضي ، مر بتغيرات أكبر مما كان يمكن لأحد أن يتصوره منذ سنوات قليلة . وكما قيل بحق سواء في الجلسات العامة للجمعية العامة أو في هذه اللجنة ، ستسجل الدورة الراهنة في تاريخ الأمم المتحدة بوصفها أول دورة تعقد في فترة ما بعد الحرب الباردة .

لقد أشارت جميع الوفود إلى أن الحرب الباردة انتهت مباشرة بظهور نظام سياسي جديد . ورأينا المواجهة بين الشرق والغرب تفسح الطريق أمام الحوار والتعاون من أجل إحراز تقدم في تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، وفي حل بعض النزاعات الإقليمية ، وتعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ وصنع السلام . والتغيرات المثيرة في أوروبا الوسطى والشرقية ، ومرحلة التكامل الأوروبي التي توصل إليها حديثاً ، كلها منجزات ملموسة في عملية تعزيز السلم والحرية والديمقراطية . وهذه المنجزات التاريخية البعيدة المدى يرجع الفضل فيها ، جزئياً ، إلى الحوار والمشاركة الجديدين بين الدولتين العظميين ، وإلى الدور الذي يضطلع به رئيس الاتحاد السوفياتي السيد ميخائيل غورباتشوف . وقد أشارت بعض الوفود إلى كفاح جميع الشعوب من أجل حياة أفضل وكوكب أكثر أمناً كعامل هام في تحويل المناخ الدولي .

وبينما ركزت الدول الاعضاء على هذه الاتجاهات المشجعة ، حذرت من أي تراخ ومن تجاهل مصادر النزاعات الدولية . فالواقع أن تطورات مزعجة أخرى قائمة في العالم تذكرنا بأن طريق السلم والامن العالميين ليس ممهدا ، وأنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به . والاحداث الاخيرة في الخليج تعتبر تذكيرا خطيرا للمجتمع العالمي بأن نهاية التنافس بين الشرق والغرب لا تؤدي بطريقة تلقائية الى القضاء على التهديدات التي يتعرض لها السلم والامن ، وأن مستقبله ليس خاليا من الشكوك . وبالمثل أكد العديد من البلدان أن الفوارق الاقتصادية القائمة ، ونشوب النزاعات العرقية ، والنفوذ الطائفي المفرط للقومية ، وانتهاك حقوق الانسان ، وتدهور البيئة ، واستخدام المخدرات وسائر الظواهر السلبية ، تشير كلها إلى الحاجات الماسة الى عمل عالمي لإزالة تلك التهديدات التي يتعرض لها السلم والامن . ولقد كان الرأي المشترك هو ضرورة العمل على زيادة تعزيز الامم المتحدة كآلية رئيسية للمجتمع الدولي لمواجهة التحديات الجديدة وانتهاز الفرص التي يتيحها عالم ما بعد مرحلة ثنائية الاستقطاب .

وفي ظل هذه الخلفية الجديدة تبدأ اللجنة مداولاتها بشأن البنود المتعلقة بالامن الدولي . وكما تدركون جميعا ، لدينا هذا العام على جدول الاعمال ثلاثة بنود . البند الاول بعنوان "تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط" الذي ظل ينظر فيه منذ عام ١٩٨١ . وهناك بند هام هو "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي" الذي ظلت هذه الهيئة تنظر فيه منذ عام ١٩٦٩ . وقد اعتمد الإعلان نفسه في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية ، وهذا يعني أننا نحتفل في هذه الدورة بالذكرى السنوية العشرين لهذه الوثيقة الهامة . وأخيرا ، ستنظر اللجنة في البند المعنون "تنفيذ الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام" وهو موضوع هام مدرج على جدول أعمال اللجنة طيلة عقد . وستجري المناقشة بشأن جميع هذه البنود على أساس تقارير الامين العام الواردة في الوثائق A/45/713 و A/45/516 و Add.1 و A/45/575 .

وكما تلاحظون من تعليقات الدول الاعضاء في ردودها فإنها أكدت على أنه رغم التغيرات الأخيرة في العالم ، فإن المسائل المدرجة على جدول أعمالنا لا تزال تحتفظ بأهميتها . وأعربت عن رأيها بأنه في ظل الحقيقة القائمة الخاصة بإنهاء الحرب الباردة بكل نتائجها السلبية ، فإن الظروف الدولية التي ظهرت مؤخرا ستعزز أكثر من أي وقت مضى تنفيذ مبادئ ومقاصد الوثائق المتعلقة بالأمن الدولي .

وفي هذا الشأن ، أود أن أشير إلى أنه في هذه الدورة ، أعربت وفود عديدة بقوة عن رأيها بأن نهاية فترة الحرب الباردة وتحسين العلاقة بين الشرق والغرب كشفت عن ضعف نظام الأمن القائم على العنصر العسكري وحده . وقدمت في هذا الشأن مادة شريفة من الأفكار والمقترحات الرامية إلى تنفيذ نظام أمن عالمي جديد بالشكل الذي تصوره ميثاق الأمم المتحدة . وقد أشارت الوفود كثيرا إلى تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الذي لاحظ أن النهج الشامل لإزاء الأمن أمر بديهي إذا ما كان للغرض المترتبة على التغيرات العميقة في العالم أن تتحقق .

ومن الجدير بالذكر أن وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قدم في هذه الدورة مذكرة (A/45/626) بعنوان "الأمم المتحدة في عالم ما بعد المواجهة" تتضمن قطاعا عريضا من المقترحات التي تعكس نهجه المفهومي لإزاء الدور الاستراتيجي للمنظمة العالمية في الهيكل الجديد للعلاقات الدولية . وبالمثل ، وفي بيان مشترك بعنوان "المسؤولية عن السلم والأمن في عالم متغير" (A/45/598) قدم أيضا إلى هذه الدورة ، أشارت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى الاهتمام الخاص الذي يعلقانه على الأمم المتحدة لتعزيز الحلول العملية متعددة الوجوه لمسائل السلم والأمن الدوليين ، والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية . وفي هذا الإطار ، ذكرت الدولتان العظميان أنهما ستواصلان التعاون مع جميع الدول الأعضاء في تحقيق عدد من المقترحات التي يمكن لها ، في نظرهما ، تعزيز جهود الأمم المتحدة في النهوض بالسلم والأمن الدوليين بجميع جوانبهما .

وأود أن أشير الى انه علاوة على هذين الاقتراحين ، ان وفودا أخرى قد تقدمت ، مباشرة أو غير مباشرة ، بعدد لا بأس به من الاقتراحات التي تعكس مواقفها حول الحاجة الى تشكيل مفهوم جديد للأمن الدولي . وترى وفود عدة أنه يجب اشتراك جميع البلدان في عملية تحديد عناصر مفهوم جديد للأمن العالمي ، ينبغي في رأيها أن يركز على ميثاق الأمم المتحدة وبيراعي المميزات وضرورات الأمن المحددة لدول كل منطقة والهويات الثقافية لشعوبها .

وأود أن اختتم كلمتي بالإشارة ، مع التعرض لخطر تكرار ما قلته ، بأن الوضع الجديد القائم اليوم والروح الجديدة للتعاون في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى يوفران فرصة فريدة ولا سابق لها للنظر مجدداً وبجدية في مسألة الأمن الدولي من وجوهه كافة . انني أعتقد بأن الازمنة الجديدة تتطلب نهجاً ومفاهيم جديدة . وهذه الدورة هي احدى هذه اللحظات التاريخية النادرة للدول الاعضاء التي تستطيع فيها الدخول في حوار ، والتقدم بأفكار جديدة واقتراحات مبتكرة تهدف الى تعزيز دور الأمم المتحدة للاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن في العالم . وما دام السلم والأمن في العالم هما شاغل جميع الشعوب فإن صياغة وتشكيل رد جديد على الوضع العالمي الذي برز يجب أن يكونا أيضاً شاغلنا جميعاً .

السيد ملوييا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشارك وفد

البانيا في المناقشة المتعلقة بالبند ٦٨ المدرج في جدول الأعمال والمعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط" ، وذلك ، انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية لبلد ينتمي الى المنطقة ، لكي يقدم اسهامه في تعزيز قيام السلم والأمن هناك وفي تعزيز روح التعاون بين شعوب تلك المنطقة .

ويحيط وفد البانيا علماً بأن اللجنة والجمعية العامة قد استحوذ الوضع في منطقة البحر الابيض المتوسط على اهتمامهما لفترة طويلة وتناولته جدياً بالدرس . ولا يسعنا سوى الترحيب بالمساعي الحميدة التي تقوم بها منظماتنا ، وخاصة الامين العام ، من أجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في المنطقة .

إن التغييرات الايجابية التي تجري حاليا في العلاقات الدولية قد أدت بطبيعتها الحال الى خلق جو أكثر مواتاة لتقدم عملية تعزيز الامن والتعاون في منطقتنا .

إن أمن منطقة البحر الابيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن القارة الأوروبية والبلقان وعموما بالسلم والامن الدوليين في العالم أجمع . فالتطورات الجارية في أوروبا والهادفة الى تحريرها من روح التكتلات والمواجهة وبناء هيكل أوروبي جديد ، كما صادقت عليه قمة باريس ، ينبغي إذن أن تسهم في انفراج المناخ في هذه المنطقة ، وخصوصا في اتجاه نزع السلاح .

لقد كانت شعوب منطقة البحر الابيض المتوسط تتطلع منذ القديم لتحويل منطقتها إلى منطقة سلم ، وأمن وتعاون مشر ، خال من الصراعات والمواجهات . ولكن ، ومما يؤمّد له ، على الحقيظ من هذا التطلع ، نلاحظ أن هذا الحوض ما يزال يحتضن وجودا عسكريا هائلا . فالوجود العسكري للأساطيل الأجنبية هو دون شك مصدر قلق دائم لشعوب البحر الابيض المتوسط ، وخاصة في ضوء تزايد الأنشطة العسكرية ووزع مزيد من الوحدات البحرية في المنطقة مؤخرا . إن هذا الوجود العسكري يخلق أخطارا جديدة على السلم والامن والتوازن العام في المنطقة .

ولذلك شمة منطق قوي في المطالبة الحثيثة بسحب الاساطيل الأجنبية من البحر الابيض المتوسط وكل وجود عسكري أجنبي مهما كان وبوقت المناورات العسكرية كافة ، انه لمن واجب جميع بلدان المنطقة عدم السماح لاية قوات أجنبية باستخدام أراضيها ، ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي لأغراض الأنشطة العسكرية ضد بلدان المنطقة أو خارجها . واللبنانيا ، كما كان حالها في الماضي ، متواصل أيضا تأدية قسطها في هذا الاتجاه .

والوفد اللبناني ، إذ يدرك وجود بعض بؤر التوتر في المنطقة ، يرى أن تفاقم هذه التوترات يهدد على نحو خطير الامن والسلم في المنطقة . وتشهد التجربة على حقيقة باتت معروفة وهي أن هذه النزاعات لم تأت بشيء نافع لشعوب هذه المنطقة أو غيرها ، على العكس من ذلك ، لقد كنا شاهدا على المأساة ، ابتلاء بلدان عديدة بمعيد

الضحايا والضرر المادي الهائل . وفي هذا السياق إن محنة الشعب الفلسطيني ومحنة شعب لبنان وأزمة الخليج وما شابهها تسلط الضوء على العواقب الوخيمة المترتبة على استعمال القوة ضد شعوب وبلدان محبة للسلام وذلك من أجل الاحتلال .

وفي رأينا يجب اتخاذ خطوات ملموسة من جانب شعوب البحر الابيض المتوسط المعنية ودوله نفسها ، دون تدخل أجنبي ، وذلك لإزالة مصادر التوتر على أساس مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير . ولو افصح منطق المواجهة واستعمال القوة المجال لروح الحوار والتفاهم الطيب والتعاون لحظي ذلك بالثناء .

لقد رحبت جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية دوما وبسرور عظيم بجميع الجهود المتعلقة بمنطقة البحر الابيض المتوسط والهادفة الى خلق مناخ سلمي في هذه المنطقة . وبوصفنا بلدا ينتمي الى منطقة البلقان ، نرى على نحو مماثل بأن تحقيق بلقان مستقرة ترفل بالسلام يعود مباشرة بالنفع على أوروبا عموما ومنطقة البحر الابيض المتوسط . وفي هذا الصدد ، أود أن ألفت انتباه اللجنة الى البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية دول البلقان ، الذين اجتمعوا في تيرانه في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٩٠ . ويرد فيه ، من جملة أمور أخرى ، أن استقرار منطقة البلقان :

"... التي تواكب التطورات الأخيرة ، عامل سلم وأمن في منطقة البحر

الابيض المتوسط وأوروبا برمتها" . (A/45/701 ، ص ٤ ، التذييل الاول)

إننا نقر بأن التعاون وحده في مناخ سلمي وبناء يمكن أن يؤدي الى تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية بين الشعوب . وهناك جوامع وقواسم عديدة بين شعوب البحر الابيض المتوسط من شأنها أن تعود بالنفع المتبادل على كل منها وعلى شعوب أخرى في العالم .

فبهذه الاهداف ، تحركها الارادة الطيبة ، شاركت بلادي في العديد من الأنشطة المتنوعة المتعلقة بالبحر الابيض المتوسط خلال هذا العام ، وسأتي على ذكر بعضها .

لقد مثل البانيا وفد في مؤتمر نيقوسيا الوزاري الخاص بالبيئة في منطقة البحر الابيض المتوسط في نيسان/ابريل الماضي وفي اجتماع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد في اثينا ، وناقش خطة العمل المتعلقة بالبحر الابيض المتوسط . وعلى غرار ذلك اوفدنا وفدا له مركز المراقب الى الاجتماع المعقود في بالمادي مايوركا والمعني بالبحر الابيض المتوسط في إطار عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

وختاما ، أود أن أكرر ذكر رغبة حكومتي في عمل كل ما في وسعها واستعدادها لذلك للمساهمة في المنافع التي يقدمها تعاوننا الإقليمي لمنفعة السلم والاستقرار والتقدم ورفاه شعوبنا .

السيد بورغ اوليفيه (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، بما أن هذه هي المرة الاولى التي يخاطب فيها وفدي اللجنة فلأنتهي أنتهز هذه الفرصة لأهنيكم على انتخابكم بجدارة لرئاسة هذه اللجنة البالغة الأهمية . وأقدم أيضا تهانئي الى أعضاء المكتب .

في بداية بياني أود أن أشكر الأمين العام على الدراسات الممتازة التي وفرها لنا بشأن كثير من الموضوعات الهامة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي ، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بالأسلحة النووية ، وبسبب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، والتحقق .

لقد أشار كثير من المتكلمين الى التغييرات السياسية والديمقراطية العميقة التي تجري في كثير من أجزاء العالم ، ولا سيما وسط وشرق أوروبا . وإن مالطة ، باعتبارها بلدا أوروبيا ، ترحب بهذه التغييرات وتؤيد مزيدا من الإجراءات لتعزيز عملية الوفاق والوحدة السياسية في أوروبا . وإننا نؤمن بقوة أنه بينما أطلقت القوى الديمقراطية الجديدة في أوروبا تحديات جديدة ، من الممكن الآن أكثر من أي وقت مضى أن نتنبأ بالتطورات . ولهذا ، نخطط للسلم في المستقبل .

ويشكل التغيير التدريجي الذي بزغ في أوروبا أيضا نوعا جديدا من العلاقات بين الشرق والغرب ، معززا بذلك التعاون ومؤديا الى نبذ المواجهة بين الكتلتين ، ومؤذنا باننبشاق أشكال جديدة من تدابير بناء الثقة والأمن ومؤديا الى الانفتاح والشفافية في المفاوضات ، وخصوصا في مسائل الحد من الأسلحة ونزع السلاح التي تؤدي جميعها الى إطار أمن موحد في أوروبا .

إن الأمن الدولي ، الذي كان لفترة من الوقت تحت تأثير قوي من سياسة الكتلتين ، ينظر إليه مرة أخرى من خلال منظور سياسي أصلي كما حدده مؤسسو هذه المنظمة وكما ورد في مبادئ ومقاصد الميثاق .

وقد اكتسبت تسوية الصراعات بالوسائل السلمية بدلا من التهديد باستخدام القوة أو استخدامها زخما جديدا . وتعتبر المبادرات السلمية في أمريكا الوسطى ،

وآسيا وأفريقيا مؤشرا هاما على الإمكانيات التي تتوفر من أجل إيجاد حلول بالوسائل السلمية للمشاكل الإقليمية التي لاتزال تهدد السلم والامن الدوليين .

لقد اجتمع منذ ١٢ شهرا تقريبا الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف في يوم عاصف في ميناء مالطة . وبهذا كانت الاموال خارج الميناء ترتطم بقوة برصيف الميناء والقلاع التي حمت كثيرا جدا من أجيال المالطيين وأصدقائهم ، قدم رئيس الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، على ظهر الباخرة في جو هادئ وودي ، للعالم نقطة تحول تاريخي ، بإنهاء الحرب الباردة وبدء طريق جديد لمفاوضات نزع السلاح .

ومند ذلك الوقت ، بذلت جهود عديدة ثنائية ومتعددة الاطراف عززت آفاق بناء نظام امن مشترك يعكس مبادئ التسليح ويخفض الترسنات العسكرية في كثير من أجزاء العالم . ويراد وفيه وطيد الامل بأن يساعدنا هذا الاتجاه على تطوير مفاهيم جديدة لمتطلبات الامن تسمح لجميع الافراد بالعيش بكرامة ، وفي سلم وحرية .

ولا شك أنه قد برزت تطورات إيجابية في المفاوضات التي كانت تجري في فيينا طوال ٢٠ شهرا مضت بشأن القوات التقليدية في أوروبا ، والتي اختتمت بنجاح منذ أيام قليلة . وأن الاتفاقات التي أبرمت في هذا المجال لم تعزز موقف مجموعات البلدان بحسب ولكنها عززت أيضا موقف الدول فرادي ، بوضع أساس أمن واستقرار أعظم في أوروبا . وأن توقيع المعاهدة الأولى المتمثلة بخفض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في باريس في الأسبوع الماضي يعتبر حادثا فريدا في تاريخ مفاوضات نزع السلاح . وترحب مالطة بهذا الاتفاق التاريخي .

وفي نفس الوقت ، تقوم عملية مؤتمر فيينا للامن والتعاون في أوروبا على وثيقة استوكلهم لعام ١٩٨٦ بغية وضع تدابير إضافية من شأنها أن تؤدي الى بناء الثقة بغية تعزيز الامن وخفض أخطار المواجهة العسكرية في أوروبا .

وقد دعم إضاء الطابع المؤسسي على ترتيبات الامن في أوروبا ، وهي الترتيبات التي وضعتها دول مؤتمر باريس المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا من الجهود التي يبذلها ١١ بلدا أوروبيا من أجل إقامة نظام أمن جديد في أوروبا .

وقد أوجد هذا الإنجاز الرئيسي آلية لحل الصراعات وتسوية النزاعات . وفي هذا المقام يشرف مائدة ، في هذه الفترة الاستثنائية التاريخية الهامة ، استضافة اجتماع خبراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في كانون الثاني/يناير المقبل بشأن التسوية السلمية للنزاعات .

وفي مجال آخر ، نلاحظ بارتياح الالتزام الذي تعهدت به الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لمنع انتشار الأسلحة النووية ، والأسلحة الكيميائية ، والقذائف القادرة على حمل تلك الأسلحة ، وكذلك اتفاقهما على تدمير جزء كبير من مخزونهما وعلى عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية . وفي نفس الوقت ، ندرك أن تهديد استخدام الأسلحة الكيميائية لا يزال مصدرا من مصادر القلق بالنسبة لجميع البلدان المحبة للسلم . ولهذا ، تنضم مائدة إلى الوفود الأخرى التي أكدت على ضرورة حل المشاكل المعلقة دون مزيد من التأخير بفعالية إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية عالمية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية .

ومشاريع القرارات المحددة بشأن تدابير بناء الثقة ونزع السلاح الإقليمي المقدمة في هذه السنة لتتضمن فيها اللجنة الأولى تلقي ترحيبا وتشجيعا من جانب البلدان التي كانت تحث باستمرار على إجراء الحوار والتعاون من أجل اتخاذ التدابير العملية لوضع وتعزيز تدابير لبناء الثقة والأمن في منطقتها . ونعتقد اعتقادا راسخا أن التقدم الذي أحرز في مجال خفض التسليح في أوروبا يمكن أن يمتد إلى تدابير بناء الثقة في مناطق أخرى من العالم . ومن ثم ، يعزز استقرارها وأمنها .

وقد ألفت كثير من الوفود الضوء بشكل مناسب على هذه الجوانب في بياناتها في اللجنة . وفي الواقع إن إيطاليا ، وهي تتكلم بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ، قد أوضحت أنه :

"يمكن في هذا الإطار تطوير مفاهيم جديدة للأمن على صعيد إقليمي خصوصا من خلال إنشاء آليات توفيقية وكذلك من خلال أشكال إبداعية للتعاون المتعدد الأطراف في مجال الأمن" . (A/C.1/45/PV.3 ، ص ١٧)

وترحب مالطة بهذا البيان ، عارفة أن المجموعة الأوروبية قد كانت في المقدمة في مجال تعزيز التعاون الإقليمي . وفي هذا السياق ، كانت مالطة أيضا ، مع البلدان الأخرى ، في السنوات التسع الماضية مشاركة رئيسية في هذه اللجنة وفي محافل دولية أخرى ذات أهمية لتخفيف الجهود من أجل تعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

وفي مواجهة البيئة السياسية المؤاتية ، تتوقع بلدان البحر الأبيض المتوسط أن يكون للتطورات السياسية في أوروبا الأثر الإيجابي الذي تتوق إليه على المنطقة ، التي لا تزال بعض أصعب المشاكل تمسك بتلابيبها . وإننا نشعر بأن الضغط الذي سيطلق في السياسات العسكرية والسياسية في أوروبا سيجعل من الممكن توجيه اهتمام أكبر إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط والجنحة الجنوبية المجاورة من أوروبا .

ومالطة ، كما ذكر فعلا ، بالاشتراك مع بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى ، لم تال جهدا في السعي من أجل تحقيق الأمن والتعاون في أوروبا . إن مالطة ، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من منطقة البحر الأبيض المتوسط ، قد شاركت بنشاط خلال السنوات الماضية في الاجتماعات الهامة التي ترمي إلى الإسهام في تعزيز السلم والأمن والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

ويؤكد الإعلان الخاص بآفاق الحوار العالمي بشأن الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط ، المعتمد في المؤتمر الوزاري الثالث لبلدان عدم الانحياز في البحر الأبيض المتوسط ، المعقد في الجزائر في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الرغبة المخلصة لتلك البلدان في العمل سويا مع شركائها في السعي من أجل تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة . وقد عبر وزراء الخارجية أيضا في بيانهم الختامي عن رغبة بلدان عدم الانحياز في البحر الأبيض المتوسط في تعزيز الجهود من أجل الإسهام بنشاط في القضاء على كل بؤر التوتر في المنطقة ، وفي تعزيز الحلول العادلة والدائمة ، وفقا للميثاق وقرارات الأمم المتحدة ، وفي الحد من الصراعات والازمات التي لا تزال تهدد السلم والاستقرار الإقليميين .

والاجتماع الاول لوزراء خارجية عشرة بلدان من غرب البحر الابيض المتوسط ، المعقود في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أعلن أيضا وعبر عن الرغبة في تبني نموذج جديد من العلاقات في منطقة البحر الابيض المتوسط في مجموعها ، يستهدف تحقيق الاستقرار والرخاء وتقديم الدعم للعمليات الديمقراطية ، والإصلاحات الاقتصادية والتنمية في بلدان المنطقة .

إن هذا التعاون قد أعيد ذكره بطرق عديدة في الاجتماع الخاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط الذي عقدته الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في بالما دي مايوركا في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وهذا الاجتماع حقق فتحاً جديداً من حيث أنه كان أول اجتماع يعقده المؤتمر بشأن البحر الأبيض المتوسط توافق على حضوره سائر بلدان البحر الأبيض المتوسط غير المشتركة في المؤتمر . وقد أسهمت الكثير من هذه الدول بنشاط في الاجتماع في جميع الجلسات وبشأن موضوعات هتسى . كما حضر هذا الاجتماع وشارك فيه مشاركة نشطة عدد قياسي من الهيئات الدولية وكلها من أعضاء منظومة الأمم المتحدة .

إن الأمن في البحر الأبيض المتوسط قد نوقش أيضاً وأعربت غالبية ساحقة من الدول عن الأهمية التي تعلقها على هذه المسألة . وفي حين أن التقرير عن الاجتماع لا يعبر تعبيراً كاملاً عن الاهتمام المعرب عنه بمسألة الأمن ، فإن استنتاجاته تعتبر خطوة مؤكدة إلى الأمام في هذا الخصوص وذلك بالنسبة للاجتماعين السابقين للمؤتمر بشأن البحر الأبيض المتوسط .

ومن الأهمية أن الاجتماع ، في تأكيد من جديد على التزام الدول المشاركة في المؤتمر على أحكام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط وتأكيد على أهميتها الدائمة ، أحاط علماً باقتراح عقد اجتماع خارج نطاق المؤتمر ، عندما تسمح الظروف بذلك استلهاماً لتجارب عملية المؤتمر لمناقشة مجموعة من القواعد والمبادئ المقبولة عموماً في مجال الاستقرار والتعاون والبعد البشري في البحر الأبيض المتوسط .

والفكرة المشتركة التي بزغت من الاجتماعات التي أشرت إليها توا هي وجود اتفاق واسع على اقتراح عقد مؤتمر بشأن الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط عندما تسمح ظروف المنطقة بذلك ، واستعداد دول منطقة البحر الأبيض المتوسط للدخول في مناقشات بشأن ذلك الاقتراح وخاصة بشأن إجراءات متابعته .

وتنظر حكومة مالطة نظرة إيجابية الى الاقتراح بعقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر الابيض المتوسط وتؤيد ذلك الاقتراح . ومما لا شك فيه أن الاجتماعات التي عقدت في الجزائر وروما وبالمالدي مايوركا قد عبرت عن رغبة البلدان المطلة على البحر الابيض المتوسط في عقد هذا المؤتمر .

وينبغي أن نؤكد على الضرورة السياسية للعكوف في أبكر وقت ممكن على عملية مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الابيض المتوسط ، وخاصة نظرا لما تواجهه هذه المنطقة حتى الآن من عوامل عدم استقرار ومشاكل وتوترات . إن مسالتي فلسطين وقبرص اللتين لم تحلا حتى الآن تؤثران تأثيرا مباشرا على منطقة البحر الابيض المتوسط والبلدان والمناطق المحيطة .

وقد اعترفت الجمعية العامة مرارا بأن الأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في سائر أوروبا وبالسلم والأمن الدوليين . وأثبت التاريخ والاحداث مرارا أن الاضطراب والتوتر في منطقة البحر الابيض المتوسط ما برحا يقوضان الجهود الرامية الى زيادة التقارب بين البلدان الأوروبية الواقعة في منطقة البحر الابيض المتوسط .

وإن خطورة أحداث منطقة الخليج وأصداء هذه الاحداث على منطقة البحر الابيض المتوسط أبرزت أهمية البلاء ، ولعلها جعلت من الضروري البدء بحوار مثمر بين البلدان الواقعة في شمال البحر الابيض المتوسط والبلدان الواقعة في جنوبه وكذلك مع البلدان المطلة على هذا البحر ومفترق الحضارات الهام .

وفي حين نسلم بالتباينات الجغرافية السياسية والثقافية القائمة في منطقة البحر الابيض المتوسط ، ينبغي للبلدان المطلة على البحر الابيض المتوسط أن تستطلع بعد الأمن والتعاون . إن تلك البلدان لديها قدرة كبيرة على تعزيز روابط التعاون ليس فيما بينها فحسب بل أيضا فيما بينها وبين سائر البلدان الأوروبية .

ويمكن تحقيق هذا عن طريق اتخاذ تدابير متماكة وحسنة التنسيق في المنطقة ، ربما عن طريق تشكيل مجلس للبلدان الواقعة في منطقة البحر الابيض المتوسط

وهو الاقتراح الذي اقترحته مالطة في الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر . وهذه الآلية المقترحة من شأنها تحقيق اللقاء بين البرلمانين المنتخبين الى الكيانات السياسية في المنطقة عن طريق حضورهم دورات عادية وقيام لجنة وزارية برصد وتوجيه التطورات في منطقة البحر الابيض المتوسط .

إن لفظة "تطورات" على وجه التحديد أصبحت اللفظة السحرية للأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط . والواقع ، فضلا عن تعزيز الأمن عن طريق تدابير الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، إن إزالة الفوارق بين مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الواقعة في شمال منطقة البحر الابيض المتوسط من ناحية والبلدان الواقعة في جنوبي البحر الابيض من ناحية أخرى لها أثر هام على مستقبل الأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط . وينبغي الإدراك أن الأمن الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يسير بسرعة وقوة الأمن العسكري . إن الأمن العسكري الإقليمي ينبغي أن يتم الأمن الاقتصادي والبشري والبيئي لا أن يكون بديلا عنه .

وفي هذا الخصوص إن مسألة التعاون يغطيها على نحو إيجابي شامل تقرير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في بالما دي مايوركا . وإن التنفيذ المبكر للاتفاقات المعقودة في ذلك الاجتماع المتملة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية النظم البيئية والبيئية ، وكذلك مجالات أخرى ، من شأنه أن يمكن البلدان الواقعة في جنوب البحر الابيض المتوسط من اللحاق بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية المتقدمة للبلدان الواقعة في شمال البحر الابيض المتوسط .

ويرى وفدي أنه يمكن للأمم المتحدة أن تسهم إسهاما كبيرا في المسائل المتملة بالبحر الابيض المتوسط وخاصة عن طريق رصد الاحداث في المنطقة وتحقيق اتصال بين الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة واللجان والمنظمات والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية وتحليل أثر الاتفاقات والتدابير المتخذة في أوروبا والمنطقة المحيطة بها على الأمن الإقليمي في البحر الابيض المتوسط .

إن تحسن العلاقات في الشؤون الدولية وانتهاء الحرب الباردة فتحا مجالين جديدين لغرض جديدة في إطار الأمم المتحدة بغية الدفع قدما بالمفاوضات الخاصة بالأسلحة النووية والتقليدية والكيميائية ، الأمر الذي من شأنه تعزيز الأمن الدولي . ومع ذلك ، مما هو مسلم به أن العالم أبعد من أن يكون مكانا مأمونا للعيش فيه . وتذكرنا استنتاجات الدراسة الشاملة بشأن الأسلحة النووية أنه في حين أن النمو الكمي في ترسانات الأسلحة النووية قد أوقف فإن التحسينات النوعية في نظم الأسلحة النووية مستمرة دون قيود تذكر في بعض المجالات . لذلك ، فإننا بحاجة إلى السعي ، بشقة واستئمان ، من أجل إيجاد حلول دائمة لتلك المشاكل والقضايا التي لا تزال تواجه البشرية .

وفي أوروبا لقد تحقق الكثير . إن تزايد الوضوح أكثر من أي وقت مضى في المفاوضات والاتفاقات يوفر هدفا سياسيا جديدا في أعمال وسلوك الدول في الشؤون الدولية . والحلقة الدراسية التي عُنت بمفاهيم الأمن والمذاهب العسكرية والتي عقدت في وقت سابق من هذا العام في فيينا ومفاوضات "السموات المفتوحة" التي عقدت في كندا وهنغاريا قدمت أبعادا جديدة في مناقشات نزع السلاح ، الأمر الذي من شأنه أن يعزز آفاق المفاوضات بشأن التحقق في المستقبل .

لعل مفهوم "السموات المفتوحة" المقبول حاليا يمكن أن يؤدي إلى مفهوم آخر هو مفهوم "البحار المفتوحة" ويساعد على تبديد الريبة التي لا تزال سائدة في مجال الأسلحة البحرية . وفي هذا الصدد نحيط علما مع الاهتمام بالمذكرة المعممة من السويد بشأن الأسلحة البحرية ونزع السلاح البحري . وما فتئت مالطة تولي اهتماما متائيا للمسائل البحرية ومسألة الأسلحة البحرية هي بكل تأكيد مسألة تستاهل الاهتمام الكامل للمجتمع الدولي .

لقد كُتب الكثير وقيل الكثير ، ومع ذلك لا يزال ينبغي عمل الكثير . ففي عالم متكافل يرتبط فيه نزع السلاح والتنمية ارتباطا وثيقا ينبغي للأعمال الرامية إلى خفض النفقات العسكرية وتخصيص الموارد الموفرة على هذا النحو لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تصبح مسألة ذات أولوية لهذا العقد . وكما سبق أن قلت ،

إن الأمن في المسائل العسكرية ينبغي أن يتممه الأمن في مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن الأمن الدولي ليس حكراً على دولة واحدة بذاتها بل ينبغي أن يكون نتاج الجهود المشتركة لجميع الدول دعماً للسلم والأمن والتعاون لصالح جميع الدول .

السيد سميرنوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

فلوبية عن الروسية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعبر عن امتناني على كلمتكم الافتتاحية التي عرضتم فيها صورة شاملة للتطورات التي وقعت مؤخراً في الحالة السياسية العالمية ، وقد وقعت الكثير من الأحداث التاريخية الهائلة الأهمية ، الأمر الذي يتطلب نهجاً جديدة كل الجدة إزاء مشاكل كفاءة السلم والأمن الدوليين والسدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في تنمية التعاون السلمي بين الدول في عهد جديد .

(السيد ميريونوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إن نظر الجمعية العامة بصورة منتظمة في المسائل المتعلقة بتعزيز الامن الدولي تجسيد للمهمة الاساسية للأمم المتحدة ، أي كعامل استقرار في السياسة العالمية ، ومركز تنسيق جماعي لإدارة عالم متكامل ومتكامل في سبيل خدمة المصالح العالمية للبشرية . إن الكثير من البيانات التي أدلى بها في الجلسات العامة ، وتلك التي أدلى بها في اللجان التابعة للجمعية العامة ، قد أكدت على الطابع الهام والفريد للوقت التي نعيشها في ظل تطور العلاقات الدولية . إن العصر الجليدي للحرب الباردة ، وهو عصر لم تذهب الانفراجات السياسية إلا لفترة وجيزة ، يحل محله الآن عصر ما بعد المواجهة ، يتسم بالانتمار على المصالح الايديولوجية والمعايير المزدوجة وتوطيد التفاهم والمشاركة المتبادلين من أجل تعزيز السلم والامن الدوليين . تضمّن البيان الذي أدلى به السيد ميخائيل سير جيفتش فورباتشوف ، رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في اجتماع رؤساء دول وحكومات الدول الاطراف في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي عقد في باريس ما يلي :

"إننا ندخل عالما ذا أبعاد مختلفة ، تحظى فيه القيم الإنسانية العالمية بنفس الأهمية بالنسبة للجميع ، ويجب أن تصبح فيه الحرية ورفاه الإنسان والقيمة الجوهرية للحياة الإنسانية الأساس الذي يركز عليه الامن العالمي وأعلى معايير التقدم" .

إن الاتجاهات الإيجابية في العلاقات الدولية تبين بقوة أن التفكير السياسي الجديد - الأساس الفلسفي الذي تركز عليه سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية خلال فترة إعادة هيكلة الاقتصاد السوفياتي "البيروسترويكا" - يؤثر تأثيرا شديدا في النسيج الكامل للسياسة العالمية المعاصرة . إن التفجيرات الجذرية حقا التي تجري حاليا في أوروبا وفي نظام العلاقات الدولية بأسرها ، والتي تتميز عما كانت عليه في الماضي ، لا تصاحبها اختلالات عالمية وعلى الرغم من طابعها المشير جدا تتم في إطار الاستقرار . وهكذا ، فإننا نشهد تشكيلا لنظام عالمي جديد يركز على سيادة القانون وفلسفة اللاعنف والمعادلة .

وفي الوقت نفسه تبين الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة ، وهي أحداث ناجمة عن انتهاك العراق الصارخ لمبادئ القانون الدولي والقواعد الأخلاقية المقبولة عالميا ، أن العمليات الإيجابية التي تكتسب قوة لم تحرز قدرا كافيا من احتياطي الاستقرار لضمان الحيلولة دون تكرار استخدام القوة والعدوان . ولكن ليس بوسعنا أن نتجاهل شيئا آخر أيضا . نشهد في هذه الايام التي تنذر بالخطر تضامنا لم يسبق له مثيل قائما بين أعضاء المجتمع الدولي وهو يواجه هذا التحدي الذي فرضه عليه المعتقد . فقد ذكر السيد شيفارنادزة ، وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في البيان الذي أدلى به في الدورة الحالية للجمعية العامة ، ما يلي :

"إننا نتحول مرة أخرى الى أمم متحدة ونعود الى دستورنا العالمي - ميثاق الأمم المتحدة - والى أحكامه التي نُسيت لفترة من الزمن ، والتي أثبتت التجربة أنه لا غنى عنها بالنسبة لمهتنا الأكثر أهمية والأشد ضرورة ، مهمة الحفاظ على السلم والامن الدوليين" . (A/45/PV.6 ، ص ٤٧)

ونتشاطر تشاطرا كاملا النتيجة المستخلصة في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وهي :

"إن بناء صرح السلم وتهيئة ظروف الاستقرار في عالم التوسعات سيتطلبان استجابات مبتكرة للتحديات الامنية التي تختلف في نوعها اختلافا جذريا عما وُوجه منها في الماضي" . (A/45/1 ، ص ٣٠)

إن الفاية من إرساء استراتيجية تركز على المشاركة العالمية الكاملة للتسعينات ولمطلع القرن المقبل هي موضوع المذكرة المقدمة من وفد الاتحاد السوفياتي في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة والمعنونة "الأمم المتحدة في عالم ما بعد المواجهة" (A/45/626) . ونحن مقتنعون بأن هذه الاستراتيجية يجب ألا تركز إلا على معايير التعايش على نطاق الكوكب - توازن المصالح وحرية الخيار ، والواقعية السياسية ، والسلوك المسؤول من جانب الدول ، وضمان الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والتمسك بالصراحة وبحكم القانون . إن تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة

في الشؤون العالمية ، والتفديد الصارم بالميثاق ، وضرورة المؤازرة النشطة للجهود التي تُبذل في إطار منظومة الأمم المتحدة بأكملها ، وهي جهود تهدف إلى تنفيذ مبادئ ونظام السلم والأمن والتعاون الدولي المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة : هذه النقاط أكد عليها البيان المشترك الصادر عن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة "المسؤولية عن السلم والأمن في عالم متغير" (A/45/598) .

إن هدف تعزيز الاستقرار الدولي والنظام القانوني يتطلب حشد جهود جميع الدول وأقصى استخدام لجميع الوسائل والفرص المتاحة في ترسانة الأمم المتحدة . ونرى أنه يجب المساهمة الكبيرة في تحقيق هذا الهدف من خلال مناقشة الجمعية العامة لمسألة تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي . إن الاتحاد السوفياتي يعتبر الإعلان الذي اعتمد قبل ٢٠ سنة وثيقة هامة ، تحظى بأهمية خاصة اليوم ، في المرحلة الحالية من التنمية العالمية . إن الذكرى السنوية لتأسيس منظمتنا لا توفر سببا لإلقاء خطاب المدح الرسمية ، بل أنها تشكل حدا فاصلا للتقييم والتفكير بجدية في أهدافنا لمستقبل يمكن التنبؤ به .

إن الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي اعتمد خلال فترة بدا فيها السدء المحدد في الجو السياسي غير كاف لإذابة الطبقات السميكة من جليد الريبة والشك المتبادلين . لقد كان تنافس خطير جاريا في العالم في ميدان سباق التسلح ، وفي بناء ترسانات مهلكة من أسلحة التدمير الشامل . ولسوء الطالع ، عجزنا أيضا عن تحاشي الانجراف في عملية عقيمة تاريخيا تمثلت في استعراض العظلات العسكرية . لقد كان من اللازم توفير قدر كبير من الشجاعة السياسية للسير بحزم على طريق إعادة تقييم مفهوم التكافؤ العسكري المرتكز على الخوف من التدمير المتبادل ومذاهب الردع النووي وضبط النفس حتى يصبح مفهوما أن الشُج التي تنطوي على المواجهة لا يمكنها أن تضمن السلم والأمن .

إن عملية نزع السلاح ، وعلى رأسها نزع السلاح النووي ، تكتسي أهمية حاسمة في تعزيز الاستقرار العسكري والسياسي . واليوم ليس بومع أحد أن يجادل بأن العالم

قد أصبح أكثر امانا نتيجة إزالة القذائف السوفياتية والأمريكية المتوسطة المدى .
ونجد أن نظام الأمن الدولي يقوم على مستوى جديد نوعيا من الموثوقية اليوم ، وذلك
بالنظر الى إبرام اتفاقات أساسية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تتعلق
بتخفيضات كبيرة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل
والأسلحة التقليدية .

ومن المهم أن يصبح المجتمع الدولي مدركا بصورة متزايدة أن من المستحيل
تحقيق تقدم صوب عالم خال من العنف دون حل المسائل المتعلقة بتخفيض مستوى المواجهة
العسكرية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية وتكنولوجيا
القذائف ، والتغلب على العسكرة الشديدة للاقتصاد .

إن نص الإعلان المتعلق بإنشاء نظام فعال للأمن الجماعي لا ينطوي على التحالفات
العسكرية ما برح هاما في ظل الظروف الجديدة السائدة في عالم اليوم . وإن التغيرات
الديمقراطية في أوروبا ، حيث تداعى رمز انشقاقها ، الى حائط برلين ، توجد أساسا
حقيقيا لإنشاء هياكل أمنية تعاونية جديدة نوعيا .

(السيد ميريونوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وهنا نود أن نؤكد الطبيعة التاريخية لنتيجة اجتماع رؤساء دول وحكومات الدول الأطراف في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في باريس من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، والذي تميز ، كما ذكر الرئيس فرانسوا ميتران ، بعلاقات وثيقة للغاية تقوم على أساس المساواة في الحقوق ، والأمن والتضامن . وتشكل المعاهدة الموقعة في باريس بشأن الأسلحة التقليدية عنصرا هاما للغاية في هيكل الأمن الجديد الذي جرت تهيئته في أوروبا . ومن الجدير بالذكر على وجه خاص الاتفاق على إنشاء مركز لمنع الصراع ، وهو نوع من التنظيم للحالة العسكرية والسياسية في القارة . والأمر الأساسي في رأينا هو أن اجتماع باريس وضع الأساس لتدويل العملية الأوروبية والأشكال القانونية للهياكل الأوروبية لمالح الشعوب التي تقطن القارة . والدول الأطراف في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تعلم ، كما يؤكد ميشاق باريس لأوروبا الجديدة ، أن مصيرها يرتبط بمصائر كل البلدان الأخرى ، وهي على استعداد

"لضم صفوفها إلى صفوف جميع الدول الأخرى في جهد مشترك لحماية عمومية القيم الإنسانية وتعزيزها" .

ومن أهم ما في هذا الصدد التأكيد من جديد على التأييد التام للأمم المتحدة في تعزيزها لدورها المعني بتدعيم السلم والأمن والعدالة الدولية . ونحن مقتنعون بأن العمليات التي تحدث في أوروبا سيكون لها أثر أيضا على بقية العالم ، لاسيما الحالة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وعندما تكلم وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السيد شاردناردزي في فلاديفوستوك مؤخرا أوضح فكرة إنشاء منطقة أوروبية - آسيوية موحدة للأمن والتعاون .

والمبدأ العام للتفكير العالمي والتصرف المحلي يتفق مع روح أحكام الإعلان المعني بتأييد التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي بمفهومه صكا هاما لتعزيز الأمن الدولي . وتكمن في اقتران الجهود التعاونية للأمم المتحدة بجهود المنظمات الإقليمية وسائل هامة تدعم استقرارا من نوع جديد ونوعية أفضل على أساس له أبعاد متعددة حقيقية .

ويؤكد سير الاحداث أهمية أحكام الاعلان هذه التي تتناول المصادقية المطلقة لاهداف ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

ومما يتمشى تماما أيضا مع الاعلان الاتجاه الحالي صوب تعزيز فعالية مجلس الامن ، الذي ينفذ الآن مهمته الاصلية في العمل بصفته أداة فعالة تستجيب للتهديدات الموجهة إلى السلم والامن الدوليين . وكان من الاحداث الرمزية الرائعة اجتماع مجلس الامن في ايلول/سبتمبر على مستوى وزراء الخارجية للنظر في الحالة الناتجة عن العدوان الذي ارتكبه العراق على الكويت . لقد جرى اشراف الخبرة الثمينة للتعامل بين أعضاء مجلس الامن اشرافا عظيما ويمكن أن تطبق مستقبلا على أزمات دولية أخرى .

ويرى الاتحاد السوفياتي أن مجرى الاحداث في الخليج الفارسي يفرض الحاجة العاجلة الى تنفيذ التوصية الواردة في الاعلان بأن يتخذ مجلس الامن خطوات لتسهيل عقد اتفاقات تتوفر له بموجبها فرق وطنية من القوات المسلحة .

وكما ذكرنا هنا فعلا ، ان الاتحاد السوفياتي على استعداد لابرار مثل هذا الاتفاق ، ونرى أن امكانية انشاء قوة متعددة القوميات تابعة للأمم المتحدة من شأنها أن يكون لها ، في حد ذاتها ، أثر قوي رادع يؤدي الى اعتدال المعتدي .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي زيادة اسهام الامم المتحدة في انشاء هيكل عام للسلم والامن تعزيزا لجهود مجلس الامن والامين العام في سبيل درء الصراعات وتسويتها وتدعيم عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام وتعزيز فعاليتها .

ويتخذ الاتحاد السوفياتي الآن خطوات محددة للتوصل الى ايقاف عاجل لسفك الدماء في أفغانستان وتسوية الصراع باشارك كل فئات السكان الافغان في حوار بناء واجراء انتخابات عامة تحت اشراف الامم المتحدة . ويسعدنا أن نلاحظ أنه بفضل جهود الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، ودول الهند الصينية ، ودول رابطة أمم جنوبي شرقي آسيا ، وغيرها من البلدان ، أمكن المبادرة بعملية تقود الى تسوية سياسية للمشكلة الكمبودية .

ويجب تدعيم الحل الناجح لمشكلة نيكاراغوا بتسوية الحالة في السلفادور وباتخاذ تدابير لتعزيز الثقة وتخفيض مستويات التسليح في أمريكا الوسطى . والتوترات

المتواصلة في الشرق الأوسط تستدعي البدء فوراً في العودة إلى السلم والاستقرار وتطبيع العلاقات بين شعوب المنطقة .

وعلى مدى العقدين اللذين انقضيا منذ اصدار اعلان تعزيز الامن الدولي ، شهد العالم تغيرات لها أهمية تاريخية . وتشمل هذه التغيرات حصول الاغلبية التي كانت تخضع للسيطرة الاستعمارية على استقلالها . وقد تمكنت الامم المتحدة من الاعراب عن أن الاهداف والمبادئ التي تعلنها هي الشروط الأساسية لقانون دولي فعال وهي مك في نفس الوقت لسياسة عملية لتحويل العالم .

وتسوية مسألة ناميبيا ، التي كانت طفرة كبيرة في حقبة ما بعد الاستعمار ، تفتح آفاقاً واسعة لتسوية مشاكل أخرى في الجنوب الافريقي . أولها وأهمها القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا بالوسائل السياسية . ويأمل الاتحاد السوفياتي أن عملية التغيير التي تشمل الآن جنوب افريقيا ستصبح لا رجعة فيها ، وستشجع على تعزيز الاستقرار وحسن الجوار في هذه المنطقة من العالم . وفي نفس الوقت ، هناك حاجة إلى الجهود المشتركة التي تبذلها جميع الدول والاسهام الفعال من جانب الامم المتحدة في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الاقاليم المستعمرة المتبقية على أساس حرية اختيار شعوبها .

ويرتبط مستقبل العالم الأمن ارتباطاً وثيقاً بالانتقال إلى هيكل جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية يركز على أساس مبادئ العدالة والمساواة ، وتحويل الموارد من القطاع العسكري إلى احتياجات التنمية ، وتوسيع نطاق التعاون متعدد الاطراف في تنظيم الديون الأجنبية ، ومحاربة الجوع والفقر والمرض والكوارث الطبيعية . والطبيعة العالمية لعملية المحافظة على البيئة تتطلب أيضاً نهجاً دولياً منسقاً وتنفيذاً مشتركاً للقرارات التكنولوجية الفعالية وحلولا لانقاذ كوكبنا من كارثة ايكولوجية .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي التنفيذ المنتظم لاحكام الاعلان المتعلقة بالاحترام العام لحقوق الانسان وتوفير الضمانات التامة لها ، كما يؤيد استمرار التوسع في

الحوار الموضوعي المضموني حول المشاكل الاجتماعية والانسانية والمسائل المتعلقة
بنمو الفرد بحرية . ولهذا فإننا نؤيد إعادة تأكيد المفاهيم العامة لحقوق الانسان
وتنفيذ مختلف أنواع المعايير المعترف بها اعترافا عاما في هذا المجال .

إن الاتحاد السوفياتي ، إذ يلاحظ بارتياح التقدم الذي أحرز في تنفيذ أحكام الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ، يعتزم أن يواصل - مستهديا بمقررات مجلس نواب الشعب ومجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - السعي الى ايجاد نهج متعددة الجوانب ازاء مسألة كفالة السلم والامن الدوليين في حقبة ما بعد المجابهة ، وضمان أن يكون للأمم المتحدة دور تنظيمي مركزي . وفي رأينا أن الجمعية العامة يمكن أن تسهم اسهاما بناء في تبني نهج جديدة ازاء نشاط المنظمة لو احتفلت بالذكرى السنوية العشرين للاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي باتخاذ قرار يبين الحاجة العالمية الى السلم والاستقرار اللذين تدعمهما قوة العقل والقانون .

هناك مسألة هامة أخرى مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة ، وأشير الى تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . من الطبيعي أن يكون الاتحاد السوفياتي مهتما بضمان السلم والامن والتعاون في تلك المنطقة . ونحن نستهدى بهذه الحقيقة لدى النظر في الحالة في منطقة البحر الابيض المتوسط في الأمم المتحدة في سياق العملية الأوروبية العامة ، ونحن نستهدى بها في علاقاتنا مع دول البحر الابيض المتوسط . إن الاعلان السياسي السوفياتي الاسباني المشترك ، الذي أعتمد إبان زيارة السيد غورباتشوف ، رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لاسبانيا في تشرين الاول/اكتوبر الماضي يؤكد على وجه التحديد على ضرورة :

"تعزيز عملية الحوار بين بلدان البحر الابيض المتوسط وغيرها من الدول المعنية ، والنهوض بتحسين المناخ السياسي وتطوير التعاون في هذه المنطقة" . اننا نعتبر تعزيز الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط عملية واسعة النطاق تتضمن اتخاذ خطوات متوازية لتسوية حالات الصراع ، تخفيض مستوى المجابهة العسكرية والبحرية وزيادة الثقة وتطوير التعاون الاقليمي المثمر في المجالات السياسية والاقتصادية والايكولوجية والعلمية والانسانية وبالنسبة لغيرها من المجالات . لقد تقدم الاتحاد السوفياتي - في هذا المضمار - بسلسلة من المقترحات المحددة الرامية

إلى تخفيض المجابهة العسكرية في منطقة البحر الابيض المتوسط . وبما أن تلك المقترحات معروفة تماما فلست بحاجة الى تكرارها اليوم .

وفيما يتعلق بالجوانب العملية للظروف الحالية ، لاحكام ميثاق باريس المتعلق بالتفيرات السياسية الجذرية الجارية في أوروبا أهمية خاصة وإيجابية بالنسبة لمنطقة البحر الابيض المتوسط ، كذلك إعادة تأكيد الدول الاطراف في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا على استعدادها للاستمرار في بذل جهودها الرامية الى تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط نظرا لأهمية ذلك بالنسبة للاستقرار في أوروبا بأسرها .

ولايزال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على استعداد لمناقشة المبادرات التي اتخذ زمامها كل بلد في منطقة البحر الابيض المتوسط . ونحن نؤيد المقترح المقدم من اسبانيا وايطاليا بأن يشرع مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في عملية خاصة بمنطقة البحر الابيض المتوسط . وفي هذا الصدد ، ننظر نظرة ايجابية الى مؤتمر بالما دي مايوركا الذي أشار اليه ممثل مالطة اليوم . ويحدونا الأمل في أن يسفر عن اقامة نظام جديد ناجح للعلاقات في المنطقة . ومما لاشك فيه أن بلدان حركة عدم الانحياز وكل المنظمات الاقليمية الاخرى قد أسهمت في تعزيز الامن وفي تنمية التعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

إن للأمم المتحدة - بطبيعة الحال - دورا هاما تفضل به في حل المشاكل طويلة الامد في تلك المنطقة . ويحدونا الأمل في أن يوفر مشروع القرار الخاص بهذا البند من بنود جدول الاعمال أساسا ايجابيا للتقدم صوب تحسين الحالة هناك .

السيد يومنغيا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : إن نجتمع

لننظر مرة أخرى في مسألة الامن الدولي يكون العالم قد وصل الى نقطة تحول هامة ، إن استعاض عن النمط العالمي القديم بآخر جديد . إن النمط القديم قد تحطم ولكن النمط الجديد لم يتشكل بعد بالكامل . ورغم ما يواجه المجتمع الدولي من تحديات ومخاطر فإن به وفرة من الفرص والآمال .

لقد تسنى على مر العام الماضي ، بفضل الجهود المتضافرة لشعوب كل البلدان ، أحداث تقليص جديد في المجابهة العسكرية على الصعيد العالمي ، وتعزيز الزحف صوب اقرار السلم ، ونالت ناميبيا استقلالها ، وحُقت وحدة ألمانيا . إن التعاون في شتى المناطق أخذ في الزيادة ، كما زاد الاتجاه صوب تعدد الاقطاب زيادة ملحوظة .

وفي مجال نزع السلاح ، توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى اتفاق من حيث المبدأ بشأن خفض الجزئي للأسلحة النووية الاستراتيجية واتفقا على وقف انتاج الأسلحة الكيميائية وبدء تخفيض مخزوناتها من تلك الأسلحة . كما تسنى التوصل الى اتفاق بشأن خفض القوات التقليدية في أوروبا .

وفي المجال متعدد الاطراف تسنى احراز تقدم في جهود نزع السلاح . وفضلا عن ذلك ، بالنسبة لبعض المشكلات الساخنة والصراعات الاقليمية توصلت الاطراف ، أو أنها في طريقها الى التوصل ، الى تسوية سياسية . وخلاصة القول إن المجتمع الدولي قد حقق نتائج أولية - لكنها جديرة بالثناء - في جهوده الرامية الى صيانة السلم والأمن العالميين .

ولا يسعنا - في الوقت ذاته - إلا أن نلاحظ أنه لاتزال تحديات سياسية واقتصادية وقومية قائمة وأنه في العالم لاتزال أشكال جديدة لسياسات القوة تلحق الضرر بالعلاقات الدولية ، وأنه قد برزت أوجه توتر وتعقيد في بعض المناطق ونظرا لوجود مشكلات عديدة متصلة بالأمن الدولي لم تحل بعد فإن عالمنا بعيد عن الهدوء . وللتوصل الى تسويات سياسية شاملة ومعقولة ومنصفة لشتى الصراعات الاقليمية بما فيها الصراع الدائر في الشرق الاوسط لابد أولا من التغلب على صعوبات عديدة .

وفي الآونة الأخيرة ، أصبحت الحالة في منطقة الخليج مشيرة للقلق على نحو خاص فالعراق لم يظهر حتى الآن الارادة السياسية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . ولايزال يرفض سحب قواته من الكويت . وفي نفس الوقت ، تواصل عدة بلدان الحشد العسكري الهائل في المنطقة ، وخطر نشوب الحرب يتزايد بسرعة .

وبالرغم من ضعف زخم سباق التسلح الدولي فإنه لم يوقف . ولم يشرع في عملية نزع سلاح متعدد الاطراف كما كان متوقعا . ومازال الميل صوب التخلي عن مسؤولية نزع السلاح وتغيير أهداف نزع السلاح يعرقل عملية نزع السلاح . ولا تزال مهمة نزع السلاح شاقة .

إن نمو الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية أخذ في التباطؤ . وفي نفس الوقت تتزايد عوامل انعدام الاستقرار الكامنة منذ وقت طويل ، إن الحالة الاقتصادية للبلدان النامية - بصفة خاصة - مازالت آخذة في التدهور ، الى جانب وجود اختلالات انمائية اقتصادية خطيرة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالإضافة الى الاستقطاب المتزايد دائما بين الشمال والجنوب مما يعرقل التنمية المستقرة والمستمرة للاقتصاد العالمي ويشكل على نحو متزايد ، عاملا أساسيا للاضطراب الذي يهدد السلم والامن العالميين .

إن تطور الحالة الدولية في السنة الماضية قد بين أن استرخاء الحالة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبين الحلفين العسكريين الكبيرين وحدهما ليس كافيا لضمان السلم الدائم والشامل . فما زالت هناك عوامل كثيرة لعدم الاستقرار في عالم اليوم . وعند هذا المنعطف الهام الذي يحل فيه نمط جديد محل النمط العالمي القديم أصبحت الحاجة أكثر إلحاحا إلى إقامة نظام اقتصادي وسياسي رشيد ومنصف بحق كغالب إرساء الأساس المتين الذي يقوم عليه نمط عالمي جديد يتسم بالسلم والأمن .

وإن أول سؤال ينبغي أن تجيب عليه الشعوب في ظل الحالة الدولية الراهنة التي تتسم بتغير سريع هو : أي نوع من النظام السياسي يتعين إقامته حتى يمكن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ؟

وقد بين تاريخ ما بعد الحرب أن الدول العظمى لا تستطيع أن تسيطر على العالم ، ولا أن تتلاعب دول كبيرة وغنية قليلة بشؤون العالم . وفي المحصلة النهائية لا يمكن التعويل على نظام يستند إلى القوة العسكرية وسياسات القوة وإلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . إن تنمر الكبار الأقوياء على الضعفاء والصفار ، وسحق سيادة الآخرين بالأقدام لا يؤديان إلا إلى اشتعال المنازعات ويهدد السلم والأمن الإقليميين والعالميين . وهذه الممارسات الخاطئة قد تنجح بعض الوقت ، ولكنها ستقلب على أعقابها لا محالة في واقع الحال وتسير في عكس الاتجاه المتوخى لها وتنتهي بالفشل بفضل المعارضة المشتركة من جانب شعوب العالم .

إن المبادئ الحيوية حقا هي المبادئ الخمسة المتمثلة في احترام كل طرف لسيادة الطرف الآخر و سلامته الإقليمية ، وعدم اعتداء طرف على الآخر ، وعدم تدخل طرف في الشؤون الداخلية لطرف آخر ، والمساواة والمنفعة المتبادلة بين الطرفين ، والتعايش السلمي ، وذلك لأن هذه المبادئ تتفق مع المصالح الأساسية لجميع البلدان وللجنس البشري قاطبة . ولا يتفق النظام السياسي الدولي الجديد الذي يستند إلى هذه المبادئ فقط مع المعايير الأساسية للعلاقات الدولية ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، بل إنه يلبي أيضا احتياجات العصر وتطلعات الشعوب في جميع البلدان .

ومن رأينا أن هذا النظام السياسي الجديد ينبغي أن يشمل النقاط التالية : حق كل بلد في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يتفق مع ظروفه الوطنية الخاصة ؛ وضرة التزام جميع الدول ، ولا سيما الدول الكبرى ، التزاما صارما ، بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ؛ واحترام جميع البلدان بعضها لبعض ، وأن تسعى لإيجاد أرضية مشتركة فيما بينها ، وتنحى في نفس الوقت خلافاتها جانباً ، وأن تعيش بعضها مع بعض في وئام ، وتعامل فيما بينها على قدم المساواة ، وأن تتعاون سوياً على أساس من تبادل المنافع ؛ وتسوية المنازعات الدولية على أساس عادل بالوسائل السلمية دون اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ؛ وحق جميع البلدان ، كبيرها وصغيرها ، قويها وضعيفها ، في المشاركة في مناقشة شؤون العالم وإدارتها على قدم المساواة . وتمشياً مع هذه المبادئ عارضت الصين بحزم غزو العراق للكويت واحتلاله لها ، وبذلت جهوداً نشطة لإيجاد تسوية سلمية لازمة الخطيرة الراهنة في الخليج .

وتولي الصين بوصفها بلداً يقع في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية أهمية كبيرة لأمن المنطقة واستقرارها وسلامها وتنميتها . ونأمل أن تتخذ البلدان الحائزة لأكبر الترسانات العسكرية في العالم نفس التدابير العملية الفعالة لنزع السلاح التي اتخذت في مناطق أخرى وأن توقف سباق التسلح في تلك المنطقة وتعمل على إيجاد تسوية معقولة وعادلة للمنازعات الإقليمية وإزالة بؤر التوتر . وعلى البلدان الأخرى في تلك المنطقة أن تمارس ، في الوقت ذاته ، ضبط النفس وأن تكف عن السعي في سبيل التسلح بما يزيد عن احتياجاتها الدفاعية المشروعة . ويجب أن تبذل الجهود من أجل تعزيز السلم والأمن في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية انطلاقاً من القضايا العملية المتمثلة في إزالة بؤر التوتر الإقليمية والتزام نهج ملين في إدارة العلاقات الثنائية على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة ، وتسوية المنازعات عن طريق الوسائل السلمية وتشجيع الحوار والاتصالات . وعلى البلدان المعنية أن تعمل أولاً وقبل كل شيء على تقدم الحوار الثنائي والمشاورات واتخاذ تدابير عملية لزيادة

الثقة المتبادلة ، وتخفيف التوتر والقضاء على المنازعات ، ثم البناء على هذا الأساس ووضع وتطوير ترتيبات الأمن الإقليمي خطوة خطوة . وهذا السبيل هو أفضل السبل التي تناسب ظروف منطقة المحيط الهادئ الآسيوية . وقد بذلت الصين لسنوات عديدة ، باستخدام هذا النهج ، جهودا مشتركة مع بلدان منطقة المحيط الهادئ الآسيوية الأخرى . ونحن في الوقت ذاته مستعدون أيضا للنظر على نحو إيجابي في جميع الآراء والاقتراحات التي تساعد على تحسين البيئة من أجل السلم والأمن في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية .

ويتعين على المجتمع الدولي ، من أجل الحفاظ على السلم والأمن العالميين ، إلى جانب التماس التسوية العادلة والمعقولة للمنازعات الإقليمية وإزالة بؤر التوتر الإقليمي ، أن يواصل جهوده للقضاء على التهديدات العسكرية وغير العسكرية للسلم والأمن العالميين .

وللقضاء على التهديد العسكري ينبغي بذل جهود للتعجيل بعملية نزع السلاح وكبح جماح سباق التسلح . وفي هذا الصدد ، نرحب بالإجراءات الأولية لنزع السلاح التي اتخذتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كما نرحب بالتقدم الذي أحرز في مجال نزع السلاح التقليدي في أوروبا . وينبغي أن نشير في الوقت ذاته إلى أن حالة التسلح في العالم لم تتغير على نحو جذري : فمازالت الدولتان العظميان تمتلكان أكبر الترسانات النووية والتقليدية والكيميائية في العالم . وعليهما ، بطبيعة الحال ، أن تواصلوا جهودهما بإخلاص من أجل الوفاء بتعهداتهما الخاصة بنزع السلاح ، وأن تدخلا في مفاوضات جادة ، وأن تاخذا بزمam المبادرة فيهما يتعلق بإجراءات نزع السلاح ، وأن تتوصلا في وقت مبكر إلى توقيع اتفاقات من شأنها تيسير المحافظة على السلم والأمن في العالم دون الإضرار بمصالح البلدان والمناطق الأخرى . وينبغي تسريح قواتهما ، بعد تخفيضها ، وتدمير أجزاء من أسلحتهما التي خففت . ولا يجوز تحويل أي من تلك الأسلحة إلى مناطق أخرى أو وزعها فيها . ونأمل أيضا أن تواصل الدول المشتركة في المفاوضات الدائرة حول نزع السلاح التقليدي في أوروبا إحراز تقدم عن طريق الهدف الذي تتوخاه في وقت مبكر .

ويكمن مفتاح القضاء على التهديد غير العسكري للسلم والامن في العالم في إقامة نظام اقتصادي دولي . فالسلم والامن لا ينفصلان عن التنمية . فدون التغلب على الصعاب التي تواجهها البلدان النامية في ميادين مثل الديون والمعاملات التجارية ، والموارد المالية والنقود والائتمان ، ودون تغيير المركز البالغ الضعف والهشاشة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، ودون القضاء على الفقر والتخلف في العالم اجمع ، فسيكون من المستحيل القضاء على الاضطرابات وعدم الاستقرار . ولا مفر من أن يؤثر كل ذلك تأثيرا سلبيا على السلم والامن العالميين . وفي هذه المرحلة التاريخية التي يشهد فيها الوضع العالمي تغييرات جذرية ويتشكل فيها نمط عالمي جديد ، يتعين على المجتمع الدولي أن يبحث في كيفية الإقامة ، خطوة خطوة ، لنظام اقتصادي دولي جديد ومنصف بغية تغيير أوضاع البلدان النامية المحزنة والمتسمة بالضعف لكي تُمكن تلك البلدان ، وبأسرع ما يمكن ، من استعادة نموها وتنميتها ، وتضييق الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب ، وبهذا يتعزز السلم والامن والتنمية في العالم .

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة قد واصلت في العام الماضي دورها النشط في حفظ السلم والامن العالميين وتسوية بعض المشاكل الملحة التي تواجه البشرية . وقد بذلت هذه المنظمة العالمية جهودا متواصلة وحقت نتائج جديرة بالثناء في تشجيع عمليات السلم الإقليمية والتسوية السياسية للصراعات الإقليمية . وفي ظل الوضع الحرج المعقد الذي يشهده العالم حاليا ، يتوقع المجتمع الدولي استمرارا في تعزيز دور الأمم المتحدة . ونرى أنه لضمان السلم والامن العالميين ، يتعين على جميع البلدان ، والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن على وجه الخصوص ، الالتزام بأهداف ومبادئ الميثاق ، ومعالجة العلاقات الدولية طبقا لمبادئ التعايش السلمي الخمسة . والصين ، على استعداد للوفاء بالتزاماتها ، مع جميع الدول الاعضاء الاخرى ، وعلى السعي من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين ، وإقامة نظام سياسي ونظام اقتصادي دوليين جديدين عادلين ومعقولين .

السيد كوتفسكي (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ساكتفي

اليوم ، في بيان وفد بلادي ، بمسألة البحر الابيض المتوسط ، وتعزيز الامن والتعاون في هذه المنطقة التي توليها يوغوسلافيا أهمية غير عادية . فيوغوسلافيا ، بحكم موقعها على الساحل الشمالي للبحر الادرياتيكي ، تعتمد على البحر الابيض المتوسط كمنفذ الى العالم الخارجي ، ومن ثم يهتمها كثيرا أن تصبح هذه المنطقة التي تلتقي فيها الطرق والثقافات والحضارات القديمة والحديثة ، منطقة سلم وتعاون .

ومن منطلق هذا الاهتمام ، تؤيد يوغوسلافيا بقوة قيام تعاون وحوار منصفين وشاملين مع جميع بلدان البحر الابيض المتوسط ومع بلدان أخرى من خارج المنطقة للتقليل من حدة التوترات وإيجاد حلول سلمية للامزات التي تشهدها بعض مناطق البحر الابيض المتوسط ، وتعزيز الامن والثقة والتعاون بين شعوب المنطقة وبلدانها .

ونعتقد ، في هذا الصدد ، إن التغيرات الإيجابية في العلاقات الدولية والاتجاهات الحديثة في أوروبا سيكون لها تأثير إيجابي على البحر الابيض المتوسط . ولا شك في وجود صلة وثيقة وتأثير متبادل بين العمليات الاوسع نطاقا ، مثل تلك التي

تجري في أوروبا ، وبين التطورات في البحر الأبيض المتوسط . ويصدق هذا بصورة خاصة على عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي ترسخت في أوروبا لأنها أعادت تكريس جهودها نحو السعي من أجل المصالح العالمية للبشرية كأساس للتقدم العام . وتشترك يوغوسلافيا مشاركة نشطة في هذه العملية منذ بدايتها ، وإننا نرحب بجميع الجهود ، الأوروبية أو الإقليمية ، التي تساعد على مواصلة تعزيز عملية الأمن والتعاون والثقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

ونرى ، في هذا الصدد ، أن اجتماع بالما دي مايوركا الذي حضرته ، إلى جانب جميع الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بلدان غير أعضاء من بلدان البحر الأبيض المتوسط ، كان مفيدا للغاية ويساعد على تعزيز الثقة والتعاون والأمن في المنطقة . وفي نفس الاتجاه تأتي مبادرة إسبانيا وإيطاليا بشأن عقد مؤتمر للتعاون والأمن في البحر الأبيض المتوسط ، على غرار تجربة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وهي مبادرة تؤيدها بلدان أخرى من بلدان البحر الأبيض المتوسط الأوروبية الغربية . ويرى وفد بلادي أن ذلك يتيح الربط بشكل مفيد بين العمليات الجارية في أوروبا والاحتياجات الحالية للبحر الأبيض المتوسط . وفي ضوء ذلك ، فإننا على ثقة من أن البحر الأبيض المتوسط يعكس على أفضل نحو ممكن مدى انفتاح أوروبا على العالم واستعدادها للحوار والتعاون مع البلدان غير الأوروبية .

وهناك إسهام آخر في مجال تعزيز التعاون والأمن في البحر الأبيض المتوسط يتأتى من خلال أشكال شتى من العلاقات دون الإقليمية بين دول البحر الأبيض المتوسط مثل تعاون البحر الأسود ، ومبادرات المغرب العربي والبحر الأدرياتيكي ، وتعاون البلقان وتعاون بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط .

وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى الأنشطة ، التي تظطلع بها بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وإسهام هذه البلدان في تعزيز التعاون والأمن في المنطقة . وقد عقدت هذه البلدان مؤتمرها الوزاري الثالث في مدينة الجزائر في حزيران/يونيه الماضي ، وأكدت من جديد ، في إعلانها الصادر عن هذا الاجتماع ، اقتناعها العميق

"بملاقة التفاعل العميقة القائمة بين السلم والامن في البحر الابيض المتوسط وأوروبا" (A/45/357 ، المرفق الاول ، الفقرة ١)

و

"بأن حوارا سياسيا مفتوحا ومدعما وتعاوننا مكثفا من شأنهما أن يدعمهما التفاهم المتبادل والثقة لتحقيق الاستقرار والامن والسلم في المنطقة" (المراجع نفسه ، الفقرة ٤ (١)).

وقد جاء إعلان مدينة الجزائر معبرا عن اهتمام هذه البلدان الواضح بإقامة أقصى تعاون ممكن مع أوروبا ، وكان قوة دفع إضافية للوصول بين أوروبا وشمال افريقيا . وفي تلك المناسبة أيدت بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط عقد مؤتمر الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . وعلى الرغم من اقتناع بلدان عدم الانحياز بأنه لن يتسنى حل مشاكل هذه المنطقة وتنمية عملية التعاون بدون مشاركة الدول الساحلية ، فإنها قد أبدت استعدادها للاشتراك في العمل مع البلدان الأخرى الواقعة خارج المنطقة التي لها اهتمامات واضحة بها والتي ينبغي بالتالي أن تساهم في تشجيع تلك العملية .

ورغم جميع العمليات الإيجابية ، فإن البحر الابيض المتوسط لم يفلت من الازمات والصراعات . فالتطورات التي حدثت في الشرقين الأدنى والمتوسط قد سلطت الاضواء من جديد على مشكلة الشرق الاوسط ، ولبها مشكلة فلسطين ، وهي السبب الاساسي لجميع المشاكل الأخرى السياسية والاقتصادية والإنسانية على حد سواء . وتدعو الحاجة الى هذا مزيد من الجهود لإيجاد حل سلمي لهذه الازمة . ونعتقد أن مفهوم البحر الابيض المتوسط هو أحد السبل الجديرة بالدراسة . فتبني هذا المفهوم سيؤدي بالتأكيد الى زيادة الوعي بضرورة معالجة هذه المشكلة المستمرة منذ فترة طويلة من جميع جوانبها .

ومن المشاكل الأخرى التي تشهدها المنطقة ، والتي تخير قلقنا بشكل كبير ، عدم إحراز تقدم نحو حل مشكلة قبرص ، رغم جهود الامين العام . ومع ذلك ، يجدوننا الأمل الصادق أن تساعد التغييرات الجارية في العلاقات الدولية على إيجاد حلول لهذه المشكلة وللأزمات والصراعات الأخرى في المنطقة .

واسمحوا لي أن أشير الى أنه بالإضافة الى الأهمية السياسية والأمنية للمنطقة ، فإن جانبها الاقتصادي بالغ الأهمية كذلك . وهناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن هذه الأهمية لا بد وأن تزيد بعد عام ١٩٩٢ عند إنشاء سوق واحدة في أوروبا . وبما أن عددا من بلدان المجموعة الأوروبية بلدان تطل على البحر الأبيض المتوسط وتقيم علاقات تعاون مثمرة ومتنوعة مع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى غير الأعضاء في المجموعة ، فإن وفد بلادي يرى أنه يتعين زيادة الاهتمام بتعزيز التعاون والعلاقات بينها في المستقبل . وتزيد أهمية ذلك إذا أردنا معالجة المشاكل المتزايدة للتنمية الاقتصادية في بعض بلدان المنطقة المتخلفة عن ركب التنمية الاقتصادية في بلدان أوروبا وهو تخلف من المستبعد أن ينعكس اتجاهه إن لم نوجه له الاهتمام الكافي .

وينبغي أن تحظى مسألة البيئة في البحر الأبيض المتوسط بالاهتمام العاجل . فالبحر الأبيض المتوسط من أشد البحار تلوثا ، وتنظيفه يتطلب جهودا جماعية وليس جهود بلدان البحر الأبيض المتوسط وحدها .

وختاماً ، أود أنؤكد إيمان وفد بلادي بأن الأحداث التي يشهدها البحر الأبيض المتوسط ستؤدي الى إيجاد مفهوم جديد للأمن والتعاون ، يقوم على أساس المساواة بين جميع دوله وينعكس بشكل إيجابي على التطورات في مناطق العالم الأخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للسيد فاسيلي

سافرونتشوك ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن .

السيد سافرونتشوك (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس

الأمن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أعرب عن امتناني الصادق لمنحي فرصة الحديث أمام اللجنة ، عن البنود المتعلقة بالأمن الدولي .

إن عمل اللجنة الأولى يسير هذا العام في ساحة سياسية عالمية متغيرة تتيح أساساً أنسب لمعالجة قضايا الأمن من منظور جديد .

إن الانتقال من المواجهة الى الحوار والتعاون والمشاركة ، والتغييرات الثورية التي حدثت في وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفياتي ، ومرحلة التكامل الأوروبي التي بدأت مؤخراً وتجلت في المقررات التي اتخذها مؤخراً مؤتمر القمة المعني بالامن والتعاون في أوروبا بباريس ، وتباطؤ سباق التسلح ، والتقدم الذي أحرز في مجال نزع السلاح ، وحل بعض النزاعات الإقليمية ، كل هذا قد ذكر هنا باعتباره مكاسب تنذر بنهاية الحرب الباردة وبهداية حقبة ما بعد المواجهة الجديدة . إن الأمم المتحدة تدخل هذه الحقبة باعتبارها آلية حيوية ومركزية للعمل الدولي المتضافر .

لكن الكثير من الوفود قد أكدت أن الموقف الدولي الحالي لا يمثل اتجاهها لا رجعة فيه وأن فوائده ليست تلقائية حيث ان بعض العوامل لا تزال تهدد أمن الدول . وتؤكد ذلك الاحداث الاخيرة في منطقة الخليج ، والعمل السريع العاجل الموحد - الذي اضطلع به مجلس الامن لحل هذه الازمة من خلال الوسائل السياسية كان موضع ثناء كبير من الدول الاعضاء باعتباره دليلاً حياً على الدور المتزايد للأمم المتحدة في العالم الحديث .

وأكدت الكثير من الوفود أنه ينبغي وجود إدارة سياسية متجددة وتفكير طويل الامد لا تطفئ عليهما المدارك والعادات القديمة ، في عملية تشكيل المفهوم الجديد للامن . وفي هذا الصدد ، فقد أكد مراراً وتكراراً أن المفهوم الامني الواسع النطاق الذي يشمل جميع الجوانب والذي بدأ في البروز نتيجة لنهاية الحرب الباردة أمر ضروري إذا كان للفرض الجديدة أن تتحقق . ولاحظ الاعضاء أن الاستجابة المتضافرة للتحديات التي تفرضها الحاجة الى علاقات اقتصادية أكثر انصافاً ، وحماية البيئة ، والجهود التي تبذل لمعالجة المشاكل الاجتماعية الانسانية في العالم ، والاستمرار في تخفيض مستويات الاسلحة والقوات المسلحة ، تمثل عناصر حيوية ذات أهمية قصوى لنظام الامن الجديد ، وينظر الى إطار الامن الجماعي للأمم المتحدة المبين بالميثاق

باعتباره العنصر الاساسي في مجمل الجهود التي تبذلها الدول لتحديد احتياجاتها الامنية في إطار البيئة الحالية .

وهذه التحديات والشواغل تواجهها اللجنة الآن وهي تنظر في قضايا الامن الدولي ، ويدرك الاعضاء تمام الإدراك أن هناك هذا العام خمسة بنود تتعلق بالامن الدولي مدرجة على جدول أعمال اللجنة . واحد هذه البنود - أي "تنفيذ إعلان جعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلم" - نظر فيه بالفعل واتخذ إجراء بشأنه . ويحدونا الأمل أن النظر في البند المعنون "مسألة انتاركتيكا" سيستكمل يوم الأربعاء . وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد على الموقف البناء الذي اتخذته أعضاء هذه اللجنة في تناولهم لهذه القضايا الهامة وهو ما يمثل استجابة للمتطلبات الجديدة في وقت الحوار والتفاهم هذا .

وهناك بند آخر معروض للنظر فيه هو "تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط" . وهو يمثل قضية هامة ترد في جدول الاعمال منذ الدورة السادسة والثلاثين في ١٩٨١ . وبناء على القرار ١٢٥/٤٤ المتخذ في الدورة الاخيرة ، قدم الامين العام تقريره الوارد في الوثيقة A/45/713 ، ويتضمن التقرير أفكارا ومقترحات للدول الاعضاء والمنظمات الدولية تتعلق بمساهمتها المحتملة في تعزيز السلم والامن والتعاون في المنطقة . وأكدت بعض الردود أن أزمة الخليج قد بينت أن حل الخلافات المحتملة في منطقة البحر الابيض المتوسط والمناطق المتاخمة لها يمثل أحد الأمور ذات الاولوية للمجتمع الدولي .

من المتوقع أن ينظر في هذا البند على ضوء الوقائع السائدة في العالم والمنطقة . وأود أن أذكر اجتماعين هامين يرتبطان ارتباطا مباشرا بالامن في منطقة البحر الابيض المتوسط عقدا خلال هذا العام . وهما اجتماع الجزائر لبلدان عدم الانحياز في المنطقة واجتماع بالما دي مايوركا لبلدان المنطقة المشاركة في عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وهناك مقررات هامة اتخذت في كلا الاجتماعين وغني عن البيان أن نتائج الاجتماعيين متمركز جهودنا الرامية الى التركيز من جديد على

شواغل الدول بشأن هذه المنطقة بهدف التوصل الى حلول للقضايا المعقدة في منطقة البحر الابيض المتوسط بما في ذلك منطقة الشرق الاوسط . ومما لا شك فيه أن التغيرات الايجابية الجديدة في أوروبا ستعود بالفائدة على منطقة البحر الابيض المتوسط أيضا . ويحدوني الامل أنه بهذه الطريقة ستهم مداولاتكم في استتباب الاستقرار والامن في هذه المنطقة حيث تتوافر العديد من الفرص للتعاون في الكثير من المجالات .

وشمة قضية أخرى تتناولها اللجنة الاولى منذ وقت طويل - منذ ١٩٦٩ على وجه التحديد - هي القضية المدرجة في إطار البند المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي" . وتذكرون أنه في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، وتمشيا مع الممارسات السابقة ، طلبت الجمعية العامة من الدول الاعضاء أن تتقدم بآرائها وتعليقاتها بشأن مسألة تنفيذ الإعلان . وبناء على ذلك ، فإن تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/45/516 و Add.1 معروض عليكم للنظر فيه . وتلاحظون أن الدول الاعضاء تؤكد على الاهمية الجديدة لهذا الإعلان في إطار حقبة ما بعد المواجهة الآخذة في الظهور .

وأخيرا ، هناك بند آخر ستنظر فيه اللجنة هذا العام هو البند ٧٠ المعنون "تنفيذ الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام" . ويرد تقرير للامين العام بشأن هذه المسألة في الوثيقة A/45/575 . ويحتوي التقرير على رد ١٠ دول أعضاء ورد منظمين تابعين لمنظومة الامم المتحدة بشأن تنفيذ الإعلان الذي أصدرته الجمعية العامة في ١٩٧٨ . ويتضح من تعليقات بعض الدول الاعضاء في هذا الشأن أن هناك اتجاهها صحيا آخذا في التبلور في بعض البلدان بشأن تعزيز عملية التحول الديمقراطي والحوار والتعاون في حل المشاكل المعلقة . ويعتقد أن هذه الجهود تعزز تعزيزا واعيا من خلال التعليم ، وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية وتعزيزها . وسلم بأن سيادة القانون وسياسة التسامح والمساواة الاجتماعية تمثل عناصر أساسية للعيش في سلام . ورأي أن اخفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع يمثل عنصرا هاما في تمكين

المواطن العادي من الاطفال بدور هام في تعزيز السلم . وإن إعادة تنشيط الامم المتحدة باعتبارها المحفل الاساسي لصنع السلام تعتبر هدفا تسعى اليه جميع الدول بصورة متزايدة بغض النظر عن حجمها أو قوتها . ويحتوي تقرير الامين العام أيضا على ملخص للأنشطة ذات الصلة بالامم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة في هذا المجال .

إن بناء السلم وخلق ظروف الاستقرار في عالم اليوم أمر يتطلب استجابات مبتكرة للتحديات الأمنية التي تختلف في طبيعتها اختلافا جذريا عن تلك التي صادفناها فيما مضى . ويبدو أن هذا يشكل الهدف الرئيسي لهذه الدروس ولأنشطة اللجنة الأولى مستقبلا فالنتائج التي ستخلص إليها مداولاتها ستتوقف الى حد كبير على الكيفية التي تستطيع بها الدول الاعضاء أن تبدي ، رغم تباين بل أحيانا تضارب مصالحها ، إرادة سياسية ، وفكرا جديدا بصد الحاجة الحيوية إلى الأمن القائمة لدى البلدان كافة . وغني عن البيان ، أن في مجال الأمن الدولي العديد من المسائل الصعبة والمعقدة التي يلزم حلها ، إلا أنه بتوخي الواقعية والروح العملية يمكن إيجاد حلول تتفق وروح التحديات الجديدة في العالم المعاصر .

وبيتيح إنهاء الحرب الباردة فرما كثيرا لبناء معالم أكثر سلما . ويبدو أن من الأهمية بمكان إيلاء نظر جدي في مسألة ما اذا كان دور الأمم المتحدة ووظائفها في مجال صيانة السلم والأمن متسقين على الوجه الأكمل مع النظام الدولي البازغ . وإن شاءت الدول الاعضاء فإن إدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ستكون على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة قد تتطلبها اللجنة في تنفيذ مقرراتها المتملة بإقامة عالم أكثر أمنا .

وفي هذا المنعطف التاريخي الهام ، تقتضي الضرورة من المجتمع الدولي أن يفتتح القصر المتاحة للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الميثاق .

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الاعضاء بأنهم طبقا لبرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني ، يكون آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات بموجب البنود ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ من جدول الأعمال هو الساعة ١٨/٠٠ من يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر . وأحث الوفود على أن تبدي تعاونها بالالتزام بهذا الموعد .

وأود أيضا أن أذكر الوفود بأن باب التسجيل في قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بالأمن الدولي سيفلق اليوم الساعة

١٨/٠٠ . وللاستفادة على الوجه الاكمل من الزمن المخصص للنظر في تلك البنود ، أرجو من الاعضاء أن يسجلوا أسماءهم على قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن .

لقد أبلغت بأن نص مشروع القرار A/C.1/45/L.64/Rev.1 سيكون متاحا في نافذة توزيع الوثائق على الوفود اليوم بعد الساعة ١٥/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥